فجلده، وعلي يعد حتى بلغ أربعين; فقال: أمسك، ثم قال: جلد النبى صلى ا عليه وآله وسلم أربعين، وجلد أبوبكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة(1)، وهذا أحب إلى)).(2)

فهذا يدل على أن الوليد جلد أربعين في عهد عثمان رضى ا عنه، وأن عثمان لم يلتزم الجلد ثمانين، وكما نسب إلى عمر رضى ا عنه الجلد ثمانين، وأحياناً أربعين نسب هذا إلى عثمان رضى ا عنه أيضاً، قال وبرة: ((و جعل ذلك عثمان أربعين وثمانين)).

ظهر مما تقدم أن الرسول صلى ا عليه وآله وسلم لم يرد عنه تقدير عقوبة شرب الخمر بقدر معين، وهذا يجعلنا نعتبر هذه العقوبة تعزيراً لا حداً، وما ورد من تقديرها بأربعين، فهو تقدير الصحابة للعقوبة التي وقعت في عهد الرسول، وأن أبابكر رضى ا عنه جلد أربعين، وكذلك عمر في صدر خلافته، فلما أقبلت الدنيا على الناس، وأكثروا من شرب الخمر في عهد عمر استشار الصحابة، فأشار بعضهم عليه بالجلد ثمانين في محضر منهم، فأمر عمر بالجلد ثمانين، على أنه لم يلتزم هذا المقدار، بل كان أحياناً يجلد أربعين، ولم يكن عمل عمر ملزماً من جاء بعده من الصحابة، فعثمان وعلي رضي ا عنهما جلد الوليد في حضرتهما أربعين.

و بعد هذا البيان لهذه العقوبة على النحو الذي قررناه نشير إلى موقف الفقهّاء منها:

أجمع الفقهاء الأربعة على أن هذه العقوبة حد لاتعزير، غير أنهم اختلفوا في مقدارها، وكان اختلافهم ناشئاً عن اختلاف الادلة التي اعتمدوا عليها:

أولا: يرى مالك والثوري وأبو حنيفة ومن تبعهم أن هذا الحد ثمانون جلدة لاجتماع الصحابة على هذا المقدار حين استشارهم عمر في حد الخمر، وقد تقدم بيان هذا.

ثانياً: يرى الشافعي رضي ا عنه أن هذا الحد أربعون، لان علياً جلد الوليد ابن عقبة أربعين، ثم قال: جلد النبي صلى ا عليه وآله وسلم أربعين... الخ، ولحديث أنس: ((فضربه بالنعال نحواً من أربعين)) وفعل النبي حجة لايجوز تركه

---

(1) السنة: الطريقة المألوفة، وقد ألف الناس ذلك في زمن عمر، كما ألفوا الاربعين في زمن النبى صلى ا عليه وآله وسلم وأبى بكر.

(2) المشار اليه هو الحد الواقع بين يديه وهو أربعون، انظر صحيح مسلم: 5/ 126.